

رسالة سهلة العبارة في كيفية ضبط الوقائع الجنائية ليستعين بها العمدة ومأمورو الضبطية فيما يهتد اليهم من هذا العمل العظيم الذي يتعلق بحفظ الدماء والاعراض وأكثر العمدة وللمأمورين جهلاء بالطرق التي تتبع في ذلك ويصعب عليهم الاستعداد من كتب القوانين فسهل لهم هذا المؤلف ذلك فعسى ان يقبلوا عليه ويحيطوا بما فيه . وهو مطبوع طبعاً حسناً بمطبعة الشعب ويطلب من مكتبة الشعب ومن حضرة مؤلفه (الصور) جريدة أسبوعية سياسية أدبية مصورة بالالوان أنشأها حديثاً أحد الكتاب المشهورين بآثارهم القلمية في المؤلفات المصرية والجرائد اليومية الفاضل خليل أفندي زينية وقيمة الاشتراك فيها خمسون قرشاً أميرياً في السنة وهي جديرة بالرواج « الرأي العام » جريدة مشهورة في مصر يمتاز صاحبها البارع إسكندر أفندي شلهوب بأسلوب في كتابة الجرائد يجذب القارئ إلى المطالعة فإذا أخذ جريدته قرأها كلها بلذة وإن كان ممن لا يقرأون من الجرائد إلا ما يحبون موضوعه . وقد كانت احتجبت ثم أسفرت فعسى أن تظل مسفرة دائماً

باب الرضا والرضا

﴿ حرية الجرائد والشعور العام بالفضيلة في مصر ﴾

أكبر النعم التي منحها مصر في عهد الاحتلال الأمن العام وحرية الطبوعات . ومن العجائب ان التمتع بهذه الحرية يشكون في هذه الأيام منها ويطلب بعضهم أن تضيد الحكومة هذه الحرية للطلقة كمن يطلب احتكار الهواء الذي يحيا به الناس ليعطوا منه قدر ما يراه المحتكر لازماً لحياتهم . هذا ما يظهر بادي الرأي من الذين يردون على طالبي التصيد على انه لم يطلبه أحد ونحن نذكر الحقيقة مع بيان السبب . كثرت الجرائد الأسبوعية في مصر وأكثر أهلها ليسوا من أهل الصحافة فلا استعداد عندهم لجعلها حاجة من حاجات البلاد ولذلك أشبعوا لهم طريقاً جديداً وهو التمديد أو التعريض بمنسأوى الأشخاص وقد وجدوا في هذا الطريق لما جا وعوارض يرضون بها قومهم فمن الناس من يشتد عرضه منهم بقليل من المال أو الفروض ومنهم من يرضيهم بنم عدوله بأجر معلوم وقد أطمعهم معاملة هؤلاء السفهاء بالعطاء والفضلاء فلم يعلم منهم صنف من الاصناف وقد أكثروا في هاتين السنتين من الخوض « بالمعية السنية . . . » والأرجاف بأعمالها

هذا كله - والرأي العام ساكت عنهم فما الذي اقام عليهم القيامة في هذه الأيام، وافاض التبرم والشكوى على جميع الالسنه والاقلام؟ الجواب عن هذا السؤال يعرفه كل من يقرأ الجرائد المصرية وإنما نذكره صراحة لأنه من البشرات بدخولنا في الحياة الاجتماعية بعد ان كانت حياتنا فردية آحادية وليكون مسجلا في تاريخ مصر الأدبي وهو: ان جريدة (حمارة منيقي) الهزلية التي تكتب غالباً باللغة العامية المصرية قد طغنت من عهد قريب بفضيلة الأستاذ الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية فهاج الرأي العام في مصر للطعن بهذا الامام العظيم وذهب الأستاذ الاكبر شيخ الجامع الأزهر بنفسه إلى محكمة مصر الكبرى وطلب من رئيس النيابة فيها محاكمة صاحب جريدة الحمار بعد أن طلب مقابلة النائب العمومي فقبل له انه مسافر وتقدمت المحاضر العمومية من العلماء وطلاب الأزهر ومن الاهالي في القاهرة ومن بعض البلاد في خارجها يطلبون محاكمته وانطلقت أقلام الكتاب والشعراء في ذم صاحب الحمارة وأججت الجرائد على ذمه وانبرى بعض الكتاب لإحصاء عيوب جريدته منذ أنشئت وذكروا منها اهانة القرآن وافساد الآداب وافساد اللغة والطعن بالسلطان والامير وغير ذلك. وقد قال بعض الأدباء ان بعض هذه الذنوب أكبر عقوبة من الطعن بمفتي الديار المصرية فلماذا سكنت الناس عنها إلى الآن؟ وقد ذكر صاحب الحمارة نفسه هذا المعنى في مقدمة العدد الأول من السنة الخامسة ونصه: « قل لي بحقك ما الذي جناه صاحب الحمارة اليوم حتى قامت عليه هذه القيامة وماهي بالله تلك الخطيئة التي ارتكبتها واستحق عليها اللام، وانجهت إليه أسنة الاقلام. وانصبت عليه كل هذه السهام؟ فلم يبق في أرض مصر جريدة ولا مجلة ولا قصيدة الا وقد حملت عليه، بعد أن كانت في العادة تحمل منه لا عليه، ولا يبق شاعر، ولا كاتب واعر، الا وحرك في ذكره شفتيه، كأنهم يريدون ابتلاعه بكل مالهيه » الخ هذا هو السبب في تألم الرأي العام من اطلاق المطبوعات، وما من شيء في هذا الوجود إلا وله سيئات وحسنات، وهو دليل على ان الأمة المصرية قد دب فيها الشعور بشؤون الحياة الاجتماعية وصار الرأي العام يعرف لذي الفضل فضله ولندا طلب بعض أعضاء الجمعية العمومية الرغبة إلى الحكومة بالاتفاق مع وكلاء الدول لوضع قانون عام عادل لفوضوية المطبوعات ليأمن كل إنسان على عرضه واستحسن رأيه هذا بعض أصحاب الصحف الكبيرة وعده الآخرون وسيلة لتقييد حرية الصحافة والمطبوعات فانكروه ولا يزالون يتناقشون فيه وهم متفقون على ان حرية الطباعة والصحافة حسناتها أكثر من سيئاتها بأضعاف مضاعفة. وإذا رجعنا إلى مثلنا الأول نقول ان هذه الحرية كالهواء

الذي هو شرط للحياة فإذا مر في بعض الأيام على جيفة فحمل إلينا ربحها أو هب
شديداً فأثار القبار في وجوهنا فلا شك أننا نبادر إلى ذمه والشكوى منه ولكننا
لا نطلب انقطاعه وإنما نطلب منع الجيف من طريقه وإزالة القبار برش الأرض بالماء
فلا خلاف إذن بين الناس في وجوب بقاء هذه الحرية

أما إزالة هذه الجيف فأمثل طرقها تصدى النيابة العمومية لها كمة أصحابها فيجب
عليها أن تحاكم كل من ينتهك حرمت الآداب وينال من أعراض الناس وإن لم يطلب
ذلك ممن يطعن فيه فإن لم تقم النيابة بهذه الخدمة للأمة فيجب على الناس أن يحاكموا
من يطعن فيهم إلا عثرة الكريم فإنها تقال شراً وأدباً . والامتناع عن محاكمتهم
توهما أن ذلك يهلى شأنهم أو يخفض شأن من يحاكمهم خطأ كبير فإن الحدود والعقوبات
لم تسن في الشرائع الإلهية ولم توضع في القوانين البشرية إلا لهؤلاء المعتدين «أم حسب
الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالفين آمنوا وعملوا الصالحات سواء بحياهم
ومماتهم ساء ما يحكمون »

وأما صاحب الجارة فقد حاكمته النيابة العمومية فحكم عليه بالسجن مدة ثلاثة
أشهر وبالنفقات ولم يدخل المفتى في الدعوى مطلقاً ولا طلب حتماً مدنياً . وكان في
الجرائد التي حملت على صاحب الجارة جريدة طلبت من المفتى العموم عنه ولو كان هو
الذي طلب ذلك تائباً لأجيب طلبه قطعاً فإن الأستاذ سليم القلب واسع الحلم لا يجب
أن ينتقم لنفسه على أن ما كتبه الجارة كان أكبر خدمة له لأنه أظهر له مكانة
عالية في نفوس الأمة وعوامها لا يدايه فيها أحد مع العلم القطعي لكل أحد
بأنه برىء من سبب نهب الجارة براءة عائشة من إيفك المناقذين وصاحب الجارة نفسه
يعتقد ذلك أيضاً لأن هذا لا يمكن مبنياً إلا على الاستنباط من صورة اختراعها بعض المفسدين
أما العبرة التي تقصدها من إيراد هذه المسألة فهي إزالة شبهة علفت في أفهام
أكثر الناس فكانت أضرب اعتقاد تقليدوه وهي أن من يشتغل بالعلوم الحقيقية ويتخلق
بالأخلاق الفاضلة والسجايا الكاملة كالصدق والمروءة وعلو الهمة وبذل المعروف
والسعى في خير الناس ومنفعتهم لا ينجح في عمله ولا يعرف له أحد فضله ويستدلون
بأمثال يضر بونها قد اشتبه عليهم حقها بباطلها وهذا المثل الحق الذي يدحضها وهو
أن الشيخ محمدا عبده سلك هذه الطريقة فحل من نفوس الأمة محلاً علياً ونال فيها
اسماً سميماً مازاحمه فيه عالم ولا أمير ، ولا شاركه فيه غنى ولا وزير ، والعاقبة كما
قال الله تعالى للمتقين